بيان **إخباري**

إعادة طلاب ألبرتا إلى المدارس

٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥

إذا تم إقرار مشروع القانون رقم ٢، المعروف باسم "قانون العودة إلى المدارس"، فسيُعاد الاستقرار إلى نظام التعليم في مقاطعة ألبرتا، وسيُضمن للطلاب العودة إلى التعلم دون مزيد من الاضطرابات.

لقد عطلت الإضرابات المستمرة للمعلمين الفصول الدراسية في جميع أنحاء ألبرتا، مما أدى إلى تأخر تعلم الطلاب وتوسيع فجوات التحصيل الدراسي. وكل يوم تبقى فيه المدارس مغلقة، يخسر الطلاب وقتًا دراسيًا حاسمًا وانتظامًا ضروريًا ودعمًا مهمًا. سيُنهي هذا التشريع المقترح الإضراب ويُرسخ شروطًا معقولة لاتفاقية جماعية جديدة للمعلمين.

صرحت دانييل سميث رئيسة وزراء ألبرتا قائلةً:

"لقد طال هذا الإضراب بما فيه الكفاية، ومن الواضح أنه لا يوجد طريق للمضي قدمًا ما لم نتخذ إجراءً. يعمل *قانون العودة إلى المدارس* على مساعدة جميع الأطراف في التركيز على ما هو أهم، وهو تعليم طلاب ألبرتا. يضع مشروع القانون رقم ٢ الطلاب مرة أخرى في صميم أولويات نظامنا، بينما نواصل العمل مع المعلمين والأُسر لبناء استقرار دائم في مدارس ألبرتا".

ينص قانون العودة إلى المدارس على تطبيق شروط الاتفاق المبدئي الذي أُقترح في سبتمبر ٢٠٢٥، والذي تضمن زيادة في الرواتب بنسبة ١٢٪ على مدى أربع سنوات، وتعديلات إضافية في الرواتب لتواكب مستويات الأجور في سوق العمل في المجال التعليمي تصل إلى ١٧٪ لمعظم المعلمين، بالإضافة إلى توظيف ٣٠٠٠ معلم و١٥٠٠ مساعد تعليمي. وستظل الاتفاقية الجماعية سارية من ١ سبتمبر ٢٠٢٤ حتى ٣١ أغسطس ٢٠٢٨.

صرح نيت هورنر رئيس مجلس الخزانة ووزير مالية ألبرتا قائلاً:

"الوقت مناسب الآن لتحقيق الاستقرار في العمل. يوفر هذا التشريع طريقًا إيجابيًا للمضي قدمًا رغم العام الدراسي المضطرب. إنه خطوة ضرورية وأكثر القرارات مسؤولية تجاه الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور. وإذا تم إقرار مشروع القانون رقم ٢، آمل أن تُستأنف الدروس في أقرب وقت، اعتبارًا من يوم الأربعاء ٢٩ أكتوبر".

كان آخر عرض قدمته رابطة معلمي ألبرتا يتطلب ملياري دولار إضافية من الحكومة، وهو ما أظهر بوضوح أن النقابة لا تنوي التفاوض بطريقة معقولة أو تقديم عرض عادل.

صرح ميكي أميري وزير العدل والنائب العام في ألبرتا قائلاً:

"نعتقد أن تفعيل بند الاستثناء (notwithstanding clause) إجراء ضروري لإنهاء المعاناة المفرطة التي تسببها إضرابات المعلمين. لقد وصل هذا الإضراب إلى مرحلة تُلحق ضررًا لا يمكن إصلاحه بتعلم الطلاب. لن تتردد حكومتنا في استخدام كل الأدوات القانونية المتاحة دفاعًا عن مصلحة الطلاب".

يمثل هذا التشريع الطريق الوحيد المسؤول للمضي قدمًا لإعادة الاستقرار، وحماية الطلاب، وضمان تركيز الفصول الدراسية في ألبرتا مجددًا على التعلم. وتبقى حكومة ألبرتا ملتزمة تمامًا بتقوية نظام التعليم، ودعم المعلمين، ووضع نجاح الطلاب ورفاهيتهم في صميم كل قرار يُتخذ.

Classification: Public

بيان إخباري

حقائق أساسية:

- سيُنهي مشروع القانون رقم ٢ الإضراب الشامل للمعلمين في المقاطعة ويُقر اتفاقية جماعية جديدة.
- تشمل الاتفاقية الفترة من ١ سبتمبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ أغسطس ٢٠٢٨، وتتضمن ما يلي:
  - زيادة في الرواتب بنسبة ١٢٪ على مدى أربع سنوات.
  - تعديلات إضافية في الأجور لمواكبة أجور سوق العمل التعليمي في كندا تصل إلى ١٧٪ لـ٩٥٪ من الأعضاء.
  - توظيف ٣٠٠٠ معلم و١٥٠٠ مساعد تعليمي لتقليل أحجام الفصول وتعزيز الدعم.

- تعكس هذه الشروط الاتفاق المبدئي لشهر سبتمبر ٢٠٢٥ الذي أوصت به قيادة رابطة معلمي ألبرتا.
- يتضمن التشريع عقوبات مالية في حال عدم الالتزام، ويُعلق المفاوضات المحلية خلال مدة الاتفاقية لضمان الاستقرار العمالي حتى عام ٢٠٢٨.

استفسارات إعلامية:

سام بلاكيت
Sam.Blackett@gov.ab.ca
587-589-6048
السكرتير الصحفي، مكتب رئيسة الوزراء

ماريسا بريز
Marisa.Breeze@gov.ab.ca
780-245-0421
السكرتير الصحفي، مجلس الخزانة والمالية

هيذر جنكنز
Heather.Jenkins@gov.ab.ca
780-245-0421
السكرتير الصحفي، وزارة العدل

Classification: Public